

## كلمة في البداية

### يهود الولايات المتحدة وإسرائيل:

### دور تدريجيّ منطوق على فحوى جديد

#### بقلم: أنطون شلحت

شكلت الهبة الفلسطينية في شهر أيار الفائت، من بين أمور أخرى، بمثابة محكٍ لإخضاع العلاقات بين إسرائيل والولايات المتحدة إلى الفحص والتحليل على صعيد التحولات التي طاولت موقف الإدارة الجديدة في البيت الأبيض من جهة، وموقف الجالية اليهودية الأميركية من جهة أخرى. وفي الوقت عينه فإن هذه التحولات بدورها كانت بمنزلة إيدانٍ ببدء حملة هجوم يمينية سرعان ما استعرت ضد تلك الجالية، كما سبق أن نوهنا في أكثر من مناسبة في الماضي القريب.

ويمكن القول إن الدور التدريجي الذي تقوم به جهات راديكالية أو ليبرالية في صفوف اليهود في الولايات المتحدة، إلى ناحية تغيير مواقف الحزب الديمقراطي الحاكم حيال إسرائيل، ويبدو أنه دور مرشح للتوسع، هو ما يؤجج زيادة وتيرة الهجوم اليميني على هذه الجهات، التي تشمل في ما تشمل تصعيداً في حدة اللهجة، وفي كيل الاتهامات.

تقف في رأس حملة الهجوم هذه صحيفة «يسرائيل هيووم»، التي لا تنفك تركّز هجومها على ما ترى أنه مُستجذ ومثير للقلق على مستوى الخطاب العام، أو على صعيد السردية، وبشكل خاص في محور ما يوصف بأنه «تبدل المصطلحات»، الذي يؤول إلى طرح فحوى جديد لا سابق له، على غرار عدم الاكتفاء مثلاً بالحديث عن احتلال إسرائيلي بدأ في العام ١٩٦٧، إنما أيضاً عن تكوّن نظام أبارتهايد، وكيف أن بعض من تطرقوا إلى آخر عملية عسكرية قامت إسرائيل بشنها في قطاع غزة فعلوا ذلك من خلال اعتبارها بأنها علامة دالة على اتباع سياسة «تطهير عرقي» وحتى على انتهاج حملة «إبادة شعب».

وأخر هجوم مسعور قامت به الصحيفة كان يوم الأحد (٢٠٢١/٨/١٥)، واستهدف الكاتب الصحافي والأستاذ الجامعي اليهودي بيتر بينارت على خلفية دعوته في مقالة جديدة ظهرت في صحيفة «نيويورك تايمز»، إلى الكشف عن خطورة ما وصفها بأنها «ترسانة إسرائيلي النووية»، وجاءت دعوته في سياق تقزيم قوة إيران النووية، واعتبرت فيه أن بينارت «مُعاد للسامية» ويهودي يكره نفسه.

وأعدت الصحيفة إلى الأذهان أن بينارت سبق له أن نشر قبل أكثر من عام مقالة أخرى في «نيويورك تايمز» قال فيها إنه لم يعد يؤمن بـ«دولة يهودية»، وخلص فيها - في ضوء آخر مستجدات الأوضاع السياسية المتعلقة بقضية فلسطين - إلى استنكار فحواه أن إسرائيل حملت أمرها بأن تكون هناك دولة واحدة يعيش فيها ملايين الفلسطينيين بلا حقوق أساسية. «والآن» - أضاف - «حان وقتنا نحن الليبراليين الصهاينة لأن نتخذ قرارنا أيضاً: التخلي عن حل الدولتين وتبني هدف الحقوق المتساوية لليهود والفلسطينيين. لقد حان الوقت لنتخيل أن ماوى يهودياً لا يعني دولة يهودية. إنه ليس طرحاً حالماً، وإن هدف المساواة هو الآن أكثر واقعية من هدف الفصل. إن تغيير الوضع الراهن يتطلب رؤية قوية بما يكفي لإيجاد حركة جماهيرية. ودولة فلسطينية مُجزأة تحت تحكم إسرائيل لا تقدم هذه الرؤية، ولكن المساواة تستطيع». كذلك لغت الصحيفة إلى أن بينارت، ولدى وصوله إلى إسرائيل يوم ١٣ آب ٢٠١٨ للمشاركة في احتفالات «بات ميتسفا» (بلوغ سن ١٣ عاماً) لابنة شقيقه، تم توقيفه في مطار بن غوريون الدولي مدة ساعة قام خلالها عناصر جهاز الأمن الإسرائيلي العام («الشاباك») باستجوابه بشأن مواقفه السياسية. وقد اعترف في حينه كل من رئيس الحكومة السابق بنيامين نتنياهو، ورئيس جهاز «الشاباك»، عن هذه الحادثة، ولكن بينارت لم يقبل أي اعتذار، وأشار إلى أن نتنياهو قدم نصف اعتذار، وأنه سيقبل اعتذاره حين يتعهد أمام جميع الفلسطينيين والأميركيين من أصول فلسطينية الذين يتعرضون يومياً إلى ما هو أسوأ من ذلك.

وسبق لبينارت أن رأى، في مقالة كان عنوانها «أزمة الصهيونية»، أن سياسة إسرائيل في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ ١٩٦٧، إلى جانب التقهقر المتواصل للديمقراطية داخل تجمعات الخط الأخضر، يتسببان بفقدان إسرائيل للجلب الشباب اليهودي في الولايات المتحدة. إن ما نريد قوله بإيجاز هو أن ثمة تغييرات في أوساط الجالية اليهودية الأميركية، وهي بلا أدنى شك موازية لتحولات تطرأ شيئاً فشيئاً في الولايات المتحدة وخصوصاً في صفوف الحزب الديمقراطي، لمصلحة قضية فلسطين والشعب الفلسطيني، وليس مبالغة أبداً وصفها بأنها حقيقية وجديدة، وهي مرتبطة أيضاً بعدة عوامل أخرى منها التغيير الجغرافي، حيث أظهر آخر إحصاء سكاني للعام ٢٠٢٠ نُشر هذه الأيام أن الولايات المتحدة «أصبحت بيضاء أقل» وإن كان البيض ما زالوا يشكلون أغلبية سكان معظم الولايات. غير أن تأثير هذه التغييرات في تبديل مقاربة الولايات المتحدة حيال قضية فلسطين ما زال بحاجة إلى وقت.

في واقع الأمر فإن هذه المسألة - يهود الولايات المتحدة وإسرائيل - ليست جديدة وبالتأكيد لم تنشأ بسبب الهبة الأخيرة، بل إن وقائعها متواترة منذ عدة أعوام وتراكمت إلى درجة تجعل من الصعب الحديث عنها كتوأمين، وإن كان من السابق لأوانه أيضاً الحديث عنهما كضدين.



(أ.ب)

تظاهرة منددة بتجديد قيود كورونا في تل أبيب أول من أمس.

## الحكومة الإسرائيلية تصارع خيارات مواجهة انتشار فيروس كورونا وتتفادى الإغلاق الشامل!

### كتب برهوم جرابيسي:

مواطن تبلغ أعمارهم ١٢ عاماً وأكثر، مؤهلون للحصول على اللقاح، ولهذا ستكون للفيروس مساحة أكبر للانتشار».

ووفقاً لتوقعات الخبراء الإسرائيليين، فمن المحتمل أن تصل إسرائيل إلى ألف حالة حرجة بحلول نهاية الشهر الجاري. وفي ذروة الموجات السابقة تم تسجيل نحو ١٢٠٠ مريض في حالة حرجية، وكان هناك انخفاض حقيقي في جودة الرعاية لمرضى كورونا وغيرهم من المرضى. في ظل هذه الظروف، وتحت ضغط مستمر من بعض وسائل الإعلام، قد يتصرف بيّنات بما يتعارض مع قراره الأول، ويعلن الإغلاق. ويقول هرتزيل إن البديل الذي قدمه بيّنات يسعى إلى إبطاء الاندفاع نحو الإغلاق، وهو يركز على ركيزتين: تعزيز نظام الرعاية الصحية وقدرته على رعاية المرضى ذوي الحالات الحرجة، إلى جانب تعزيز جهود التحصين بين غير الملحقين ومنح جرعة ثالثة من اللقاح لمن هم في سن أسبوعين من افتتاح السنة الدراسية: إعادة العلامة الخضراء بأعداد الأطباء والممرضات وتحسين أوضاع أقسام العناية المركزة. ويأمل بيّنات الآن في أن يعزز الطواقم الطبية، والطواقم المساعدة لها، بهدف تغيير الوضع ليكون الجهاز الصحي قادراً على استيعاب ٢٤٠٠ مريض بحالة خطيرة».

ويرى هرتزيل أن الحكومة منقسمة مثل زعيمها بشأن كورونا. فوزيرة التربية والتعليم، بفغات شاشا - بيتون، تخوض معركة ضد مجموعة تعارض التطعيمات في المدارس، بينما يطالب زميلها في حزبه، الوزير زئيف الكين، بإجراءات إنفاذ أكثر صرامة.

وتسبب الارتباك في الحكومة، الذي تفاقم بسبب صدمة الضربة الكبيرة التي تسببها سلالة «دلتا»، في تأخير الموافقة على الإجراءات المطلوبة قبل أسبوعين من افتتاح السنة الدراسية: إعادة العلامة الخضراء وإنفاذها بشكل أوسع مما تقرر، وتقليل التجمعات في الأماكن المغلقة، وفرض العزلة الصارمة على القادمين من الخارج. والإصرار على استئناف الدراسة في أيلول. بغض النظر عن ارتفاع معدلات الإصابة بالأمراض، بدلاً من الانتظار إلى ما بعد عطلة الأعياد العبرية، في الشهر المقبل. وتشير أي تحليل سلوكي إلى أن إمكانية الإغلاق منخفضة للغاية، لذا فإن مناقشتها مضية للوقت».

وتقول أرلوروزوف: «في حين أن الإغلاق المحتمل للغاية محكوم عليه بالفشل، فإن الحركة الوحيدة التي يتفخ عليها الجميع والتي قد تنبئ انتشار الفيروس هي اللقاح». ففي إسرائيل ٧٠٠ ألف شخص يرفضون التطعيم، وتقول أرلوروزوف «إنهم يفضلون راحتهم الشخصية وصحتهم إلى تحليل سلوكي إلى أن إمكانية الإغلاق منخفضة للغاية، لذا فإن مناقشتها مضية للوقت».

وتقول أرلوروزوف: «في حين أن الإغلاق المحتمل للغاية محكوم عليه بالفشل، فإن الحركة الوحيدة التي يتفخ عليها الجميع والتي قد تنبئ انتشار الفيروس هي اللقاح». ففي إسرائيل ٧٠٠ ألف شخص يرفضون التطعيم، وتقول أرلوروزوف «إنهم يفضلون راحتهم الشخصية وصحتهم إلى تحليل سلوكي إلى أن إمكانية الإغلاق منخفضة للغاية، لذا فإن مناقشتها مضية للوقت».

الدولي، خلافاً لما كان عليه الوضع في نهاية شهري حزيران وتموز الماضيين، ثم المناسبات الاجتماعية الجماهيرية، مثل الأعراس الكبيرة في المجتمع العربي، فيما سيكون المصدر الأكبر لانتشار المرض، المدارس، إذا ما واصلت إسرائيل تصميمها على فتح المدارس كالمعتاد، في الأول من أيلول المقبل، فكل يومين أو ثلاثة تصدر تعليمات جديدة أو سيناريوهات متضاربة بشأن افتتاح السنة الدراسية.

وقال بحث افتراضي، صدر في الأسبوع الماضي، إنه في حال فتحت المدارس أبوابها كالمعتاد، فمن المتوقع أن يصاب كل يوم ٥ آلاف طالب، وهذا سيتلوّه حجر على أبناء صف كل طالب، وعملياً خلال أيام قليلة، وفق هذا البحث الافتراضي، سيكون مئات آلاف الطلاب في حجر صحي. ومن أبرز نتائج التراجع الحاد في السفر إلى الخارج، إعلان شركة الطيران شبه الحكومية الإسرائيلية، إلعال، الأسبوع الماضي، أنها بصدد فرض إجازات ليست مدفوعة الأجر، على ما بين ٨٠٠ إلى ألف عامل في الشركة، بسبب القيود الجديدة على الرحلات الجوية، وتقليل عدد الرحلات، جراء الموجة الجديدة لجائحة كورونا. وحسب ما ذكرته مصادر في الشركة، للصحافة الاقتصادية الإسرائيلية، فإن الحديث يجري عن ١٠٠ طيار و ٣٠٠ مضيبة ومضيف، ومئات من العاملين في القطاعات المختلفة في الشركة. وقد يجد العاملون أنفسهم في مهب الريح من دون مدخول شهري ثابت، بعد أن أعلنت وزارة المالية، في الأيام الأخيرة، أنها لن تكرر تجربة مخصصات البطالة الاستثنائية، لمن يتم إخراجهم من مكان العمل إلى إجازات ليست مدفوعة الأجر. وقد حصلت شركة إلعال، في العاملين الماضي والحالي، من الحكومة على دعم مالي بقيمة ٢١٠ ملايين دولار، وفصلت حوالي ألفي عامل، بموجب شروط وزارة المالية. وطلبت الشركة في الأيام الأخيرة كفالة الحكومة لها، لتحصل على قرض جديد بنحو ٢٠٠ مليون دولار، وبشروط ميسرة.

أما مؤشرات الانتعاش الاقتصادي، التي يحرص قادة الحكومة على استمرارها، وعدم وقفها بفعل الإغلاق، فقد برزت في تقرير سلطة الضريبة الصادر في الأسبوع الماضي، إذ قالت السلطة إن شهر تموز الماضي سجل جباية ضرائب غير مسبوقه في مثل هذا الشهر من كل عام، وللمس هج الضرائب التي تمت جبايتها ٣٦ مليار شيكل (أكثر من ١١ مليار دولار)، وهذا أكثر بنسبة ٢٦٪ مما كان في تموز العام ٢٠٢٠، وأعلى بنسبة ١٨,٧٪ مما كان في تموز ٢٠١٩. وفي المقابل، فإن الصرف الحكومي الجاري في شهر تموز، سجل تقريبا موازنة من دون عجز يذكر بالمقاييس الاقتصادية، إذ بلغ العجز ٨٠٠ مليون شيكل، مقابل عجز بقيمة ١٠ مليارات شيكل في شهر حزيران الماضي. وحسب التقرير، فإن العجز في الموازنة العامة هبط من نسبة ١٢٪ في شهر آذار الماضي، إلى ١٠,١٪ في شهر حزيران الماضي، إلى ٩,٣٪ في شهر تموز الماضي، علما أن هدف الحكومة الحالية هو خفض العجز مع نهاية العام الجاري إلى ٦,٨٪ من حجم الناتج العام، ليواصل هبوطه في العام المقبل ٢٠٢٢ إلى نسبة ٣,٩٪ من حجم الناتج العام، ويقدّر حجم الناتج العام حالياً بحوالي ١٤٠٠ مليار شيكل (٣٠٠ مليار دولار)، ما يعني أن كل ١٪ يعادل حالياً ١٤ مليار شيكل، وهذا يعني أيضاً، أن العجز في الميزانية حتى نهاية شهر تموز بلغ ١٣٠ مليار شيكل، والهدف أن يهبط إلى قرابة ٩٥ مليار شيكل، حتى نهاية العام.

### محللون يحذرون من فرض الإغلاق

تقول وزيرة الداخلية أيليت شاكيد، في تصريحات إعلامية، إن «الحكومة تريد أن تتعايش مع الفيروس ولا تستخدم به وجهها لوجه، فعلى الرغم من الارتفاع الحاد في معدلات الإصابة بالأمراض، وعدد الموتى والمصابين بأمراض خطيرة، الذين بدأوا في التراكم مرة أخرى، لم يتم اتخاذ قرار نهائي بعد بفرض إغلاق شامل في أيام الإجازات والعطل». ويقول المحلل العسكري في صحيفة «هآرتس»، عاموس هرتزيل، إن رئيس الحكومة نفتالي بينيت منقسم على نفسه بشأن القرار، فهو «يعلم أن مفعول الإغلاق أخذ في التضاؤل، كما أنه أكثر وعياً وحساسية من سلفه بنيامين نتنياهو، لعشرات المليارات من الشواكل، التي اختفت دون أثر، بسبب شلل الاقتصاد وفرض عمليات إغلاق متكررة في العام ونصف العام الماضيين، ومن ناحية أخرى، يخشى بيّنات من لحظة وصول المستشفيات إلى درجة عدم القدرة على الاستيعاب أكثر. نظراً لأن أكثر من ثلث السكان غير محصنين، ومن بينهم أكثر من مليون

يشهد الجدل في الحكومة الإسرائيلية، وفي الطواقم المختصة العديدة التي تنشغل في انتشار فيروس كورونا، حول السبل الأفضل لمواجهة انتشار الفيروس، على ضوء النتائج اليومية الخطيرة، التي تضع الجهاز الإسرائيلي مرة أخرى أمام موجة كبيرة من الإصابات الخطرة، وارتفاع أعداد الموتى، على الرغم من أن إسرائيل تُعد من بين أكثر الدول من حيث التطعيم، ولربما تكون الدولة الأولى نسبة لعدد السكان، وقد شرعت بسرعة بتطعيم الجولة الثالثة.

وفي ساعة متأخرة من مساء يوم السبت الأخير، ١٤ آب الجاري، نشر رئيس الحكومة نفتالي بينيت، بياناً على صفحته في فيسبوك، يشرح فيه رؤيته الحالية. وفي المضمون لسعات ليست قليلة، إن صح التعبير، للحكومة السابقة ورئيسها بنيامين نتنياهو، وقال بيّنات إن الهدف هو وقف الوباء، مع أقل ما يمكن من خسائر، والحفاظ على الاقتصاد، وازدراق المواطنين. وأضاف أن استراتيجية الحكومة حالياً تركز على تسريع عملية تطعيم الوجبة الثالثة، وفعل كل شيء من أجل الامتناع عن فرض إغلاق على مختلف أنواعها، كون الإغلاقات هدامة للمواطنين والاقتصاد.

وقال بيّنات في لوم واضح للحكومة السابقة، إن الإغلاقات السابقة كلفت الخزينة العامة، والاقتصاد، ٢٠٠ مليار شيكل (٦١,٥ مليار دولار). وقال إن القرار الأسهل، هو أن نقرر فرض إغلاق، ولكننا سنمتنع عن هذا قدر الإمكان. ففي كل يوم تسجل الإصابات أعداداً كبيرة، ومن يوم إلى آخر، حتى مطلع هذا الأسبوع، ثمة في كل يوم ذروة جديدة، وحتى مطلع الأسبوع الجاري، قارب عدد الحالات النشطة ٥٠ ألف شخص، كما تجاوز عدد الذين يتلقون العلاج في المستشفيات ٨٠٠ مريض، هذا في الوقت الذي شارفت فيه إسرائيل بالضبط قبل شهرين، في ١٥ حزيران الماضي، للإعلان عن شبه اختفاء الفيروس، بعد أن بلغ عدد الحالات النشطة يومها حوالي ٢٠٠ مصاب.

ومن المفترض أن تدخل يوم الأربعاء من هذا الأسبوع، ١٨ آب الجاري، سلسلة إجراءات جديدة، ومن أبرزها السماح فقط لمن بحورتهم بطاقة خضراء الدخول إلى كافة مراكز وقطاعات الاقتصاد، باستثناء مراكز وحوانيت التسوق. كما سيتم تحديد عدد الأشخاص في المحلات التجارية التي تقل مساحتها عن ١٠٠ متر مربع، بحيث يكون مسموحاً بدخول شخص واحد لكل ٧ أمتار مربعة.

كذلك ستكون هناك شبه عقوبات على من يرفضون التطعيم، فدا عن أنه ليس بحورتهم بطاقة خضراء ما يمنع دخولهم إلى العديد من الأماكن، فإن كل من سيخضع لفحص وهو ابن ١٢ عاماً وفوق، سيكون عليه دفع مبلغ مقابل الفحص.

وفي حين لم يتم حسم شكل افتتاح السنة الدراسية في الأول من أيلول المقبل، فإنه بدأ الحديث في الأيام الأخيرة عن احتمال فرض إغلاق كامل في الأعياد العبرية التي ستحل في شهر أيلول المقبل.

### احتمالات فرض إغلاق عام جديد

حتى مطلع الأسبوع الجاري، كانت احتمالات الإعلان عن فرض إغلاق عام جديد في إسرائيل ضعيفة للغاية، وهذا ما ظهر أيضاً في تصريح نفتالي بينيت، السابق ذكره، وبالكاد يتم إسماع مقترح الإغلاق في أروقة مؤسسات الحكم، ورغم هذا، فإن الصوت عال في الصحافة الاقتصادية على وجه الخصوص، ضد احتمال العودة لفرض إغلاق الكامل، على مختلف المرافق العامة والاقتصاد، ودافع الصرخة واضح، وهو الخسائر التي تكبدها الاقتصاد الإسرائيلي على مختلف المستويات، إن كان الموازنة العامة وتضخم الدين العام، أو على صعيد الشركات، ليس كلها، والصحية الأكبر هي الجمهور العام، وخاصة الشرائح الوسطى المتدنية والفقيرة.

الأهم من ناحية إسرائيل أن موجة كورونا الجديدة تحل في الوقت الذي يبدي فيه الاقتصاد مؤشرات نمو متسارعة، وبوتيرة أكبر من المتوقع، ولكن ما تم إنجازه حتى الآن، وفي غضون أشهر قليلة، قد يتبخّر من جديد في حال عادت إسرائيل، من باب اللامفر، إلى خيار الإغلاق، وبحسب كل التقارير، فإن أبرز مصادر انتشار الفيروس، هو السفر إلى الخارج، الذي شهد في الشهر الجاري انهماكاً حاداً، وفق الصور الواردة من المطار

## الخلاف بين الجيش والمستوطنين على أراضي الضفة الغربية: خلاف على أسلوب التوسع الاستيطاني لا على المبدأ!

كتب وليد حباس:

قبل أيام، وافقت الحكومة الإسرائيلية على بناء ٢٢٠٠ وحدة استيطانية جديدة، بالإضافة إلى ١٠٠٠ وحدة بناء للفلسطينيين في مناطق «ج» من أراضي الضفة الغربية. بالنسبة للوحدات الاستيطانية، هذه المرة الأولى منذ ثمانية شهور، تقوم الحكومة الإسرائيلية بالمصادقة على توسيع الاستيطان. أما فيما يخص البناء الفلسطيني في المناطق «ج»، فهذه المصادقة تأتي للمرة الأولى منذ سنوات عديدة.

في الأيام القادمة ستقوم الإدارة المدنية الإسرائيلية بالبدء في تنفيذ القرار من خلال سياق إداري وتنفيذي معقد وطويل، يبدأ بإقرار مخططات هيكلية، وصولاً إلى وضع حجر الأساس.

بعد اتخاذ الائتلاف الحكومي لهذا القرار، وقبول بدء عمل الإدارة المدنية لتنفيذه، تحدد الخلاف القديم الجديد بين مجلس المستوطنات وبين الإدارة المدنية على الرغم من أن الإدارة المدنية تقوم بكل ما يوسعها لتسهيل التوسع الاستيطاني. بيد أن هذا الدور الذي تلعبه الإدارة المدنية غير كاف على ما يبدو للمستوطنين. فقد قال أحد ممثلي مجلس المستوطنات بأن ثمة «خلفاً عميقاً بيننا وبين الإدارة المدنية»، ومن المتوقع أن يجتمع وفد من المستوطنين مع رئاسة الإدارة المدنية قريباً لينتقل لها امتعاض المستوطنين الشديد. بحسب المستوطنين، هناك ١٠٠٠ وحدة سكنية قديمة كانت مقررة ولم تتعامل الإدارة المدنية معها بجديّة وما تزال تراوح مكانها داخل بيروقراطيا هذه الإدارة.<sup>(١)</sup>

هذه المقالة تلتقي الضوء على الخلاف ما بين الإدارة المدنية والمستوطنين حول آليات التعامل مع أراضي الضفة الغربية. هذا الخلاف القديم الجديد يتمثل في عدم وجود تسوية كاملة لأراضي الضفة الغربية، وبالتالي هو خلاف على أسلوب ووتيرة التوسع الاستيطاني وليس على الاستيطان من حيث المبدأ. وفي السياق، تعرض المقالة بعض التفاصيل والإحصائيات المتعلقة بأراضي الضفة الغربية من وجهة نظر القانون الإسرائيلي.

في البدء كانت الإدارة المدنية، ثم جاء المستوطنون... لكن الإدارة المدنية بقيتا!

تبلغ مساحة الضفة الغربية حوالي ٥,٥ مليون دونم، باستثناء القدس التي ضمت عنوة إلى إسرائيل في العام ١٩٦٧. بعد الاحتلال، انتقلت الأراضي التي كانت مصنفة كأراضي دولة في أثناء الحكم الأردني لتصبح أراضي دولة يسيطر عليها الجيش الإسرائيلي وتقدر بحوالي ١٣٠ ألف دونم. إضافة إلى ذلك، صادر الجيش الإسرائيلي ١٦٠ ألف دونم أخرى بحجج أمنية في السنوات الأولى للاحتلال، لتتحول ١٣٪ من مساحة الضفة الغربية إلى أراضي دولة تحت تصرف الجيش الإسرائيلي في السنوات الأولى للاحتلال. منعت إسرائيل البناء على هذه الأراضي بحجة أنها يجب أن تستخدم لدواع أمنية وسبب، وسمح بوجود عدد معين من المستوطنات. حتى العام ١٩٧٧، لم تسمح إسرائيل للمستوطنين بتملك أراض داخل الضفة، وبالتالي لم تتعرض بشكل ممنهج وواضح في الاستيطان المدني كما نعرفه اليوم. في العام ١٩٨٠، أثارت قضية مستوطنة ألون موريه رأياً عاماً في إسرائيل، وخصوصاً بين تيار الصهيونية الصاعد في حينه عندما قررت المحكمة العليا الإسرائيلية إخلاء المستوطنة لأنها مقامة على أراض فلسطينية خاصة على الرغم من أن الجيش الإسرائيلي يضع يده على هذه الأراضي. في إثر هذا القرار، وبناء على نية حكومة بيغن في حينه بالشرع بتوسيع الاستيطان، بدأ الاحتلال يبحث عن مخرج قانوني مؤقت للسماح بالبناء الاستيطاني، وعليه، أصبح الاحتلال يتطلع إلى مشروع تسوية كامل لأراضي الضفة الغربية لفرز الأراضي التي لا يملكها الفلسطينيون عن الأراضي التي يمكن قانونياً التنازع عليها، وتحديد كامل المساحات

التي كانت متروكة أو ميري لكنها غير مفلوحه. على العكس من أراضي إسرائيل التي تم تطويعها بالكامل (باستثناء بعض المساحات المتفرقة في النقب)، فإن أراضي الضفة الغربية ما تزال غير مفروزة. في الواقع، كانت الأراضي في الفترة الأردنية منسفة على النحو التالي: أراضي ملكية خاصة، أراضي ميري (تابعة للدولة ويمكن تاجيرها للناس)، أراضي وقف، أراضي متروكة (مخصصة للمصلحة العامة) وأراضي موات (بعيدة وغير مفلوحه). كانت بريطانيا (في فترة الانتداب) والأردن (ما بين ١٩٤٨-١٩٦٧) قد بدأت بمشروع تسوية أراضي الضفة، حتى العام ١٩٦٧، استطاع الأردن تسوية حوالي ثلث مساحة الضفة الغربية قبل أن توقف إسرائيل هذا المشروع وتتراكه معلقاً في الهواء بحجة أن هناك ٢٠٠ ألف نازح فلسطيني من الضفة قد يكونون متضررين في حال حدث فرز في غيابهم.<sup>(٢)</sup>

في أعقاب قضية ألون موريه، والتوجه الإسرائيلي إلى الشرع بالاستيطان لغايات مدنية وزراعية وصناعية، برزت الحاجة من جديد لإعداد مشروع تسوية شامل للأراضي. في الأثناء، لعبت بلديا ألييك، وهي قانونية إسرائيلية ورئيسة القسم المدني في النيابة العامة الإسرائيلية في الثمانينيات، دوراً أساسياً جعلها بأعين الكثير الأم الحنونة التي أعطت مظلة قانونية للمستوطنين لشراء أراض وبناء مستوطنات «بشكل قانوني». حسب ألييك، الاستيطان المدني وشرع الأراضي من قبل اليهود في الضفة يجب أن يتم على أراض مصنفة باعتبارها أراضي الدولة، وليس على مجرد أراض تحت سيطرة الجيش لأن الضفة الغربية لم تمر بعد في مشروع تسوية شاملة للأراضي. الطريقة المقيدة التي أقرتها ألييك، والتي لا تزال قائمة حتى اليوم، تقوم على ما يلي: الإدارة المدنية تصدر أراض وتعلن نيّتها على تصنيفها أراضي دولة، وتفتح المجال أمام الاعتراضات والمنازعات التي قد يقدمها الفلسطينيون. في معظم الحالات، تكسب الإدارة المدنية أي منازعات على هذه الأراضي المصادرة، وتصبح حرية التصرف بها ملكاً للدولة (ممثلة بالإدارة المدنية). من ثم تقوم الدولة بمنحها للاستيطان.<sup>(٣)</sup>

وبما أن الأراضي التي كانت مصنفة أراضي دولة والتي



(بأ)

هرمية قادرة على رمي قرار رئيس الحكومة لسنوات داخل الجارور وقادرة على الانتقام الفوري لتجسيده على الأرض. أثناء حقبة نتانياهو- ترامب، اتفق الاثنان على أن يلتزم مجلس التخطيط العالي مرة كل ثلاث أشهر، وهي وتيرة عالية نسبياً تسمح للمستوطنين بالتمتع بـ"خدمة سريعة". آخر مرة اجتمع المجلس كان في كانون الثاني ٢٠٢١، ومن ثم توقف مع بدء الانتخابات في آذار ٢٠٢١. ووعد غانتس، وزير الجيش، بعودة المجلس للانتظام في حزيران الماضي لكن الأمر لم يحصل. هذا أثار سخط المستوطنين لأن هناك العديد من القرارات الحكومية السابقة التي ما تزال تنتظر انعقاد المجلس واللجان الأدنى منه. والآن مع قرارات بينيت الجديدة بناء ٢٢٠٠ وحدة للمستوطنين و١٠٠٠ وحدة للفلسطينيين، سيتوجه وفد من مجلس المستوطنات للجوس مع الإدارة المدنية لمعرفة كيف ستسير الأمور فيما يخص وحدات المستوطنين والفلسطينيين.

ثالثاً: وربما هذه هي الأهم، هي عقيدة الإدارة المدنية باعتبارها مسؤولة عن السكان الفلسطينيين. في صلب عقيدة الإدارة المدنية هناك اتفاق كامل على تقديم مصلحة المشروع الاستيطاني. بيد أن ذات العقيدة تقوم أيضاً على تقديم تسهيلات للفلسطينيين، تنشيط اقتصادهم، الصهيوني على حل الإدارة المدنية يجب أن يفهم في هذا السياق. فصل الإدارة المدنية يعني الانتهاك من تسوية الأراضي، السماح للمستوطنين بالتملك وإصدار شهادات طابو لأراضيهم، وتحديد المساحة القصوى التي يمكن أن تكون ملكية فلسطينية. هذا يعني أن مشروع تسوية الأراضي الذي اقترحه الإدارة المدنية، يعتبر في حال تم تنفيذه، المسار الأخير في نعش الإدارة المدنية التي لم يعد لها أي فائدة سوى «كف بلاد الفلسطينيين عن المستوطنين»؛ وهذه المهمة الأخيرة، بإمكان الجيش الإسرائيلي القيام بها.

### (هوامش)

1. شلومي هيلر، على خلفية مخططات البناء في الضفة الغربية: مجلس المستوطنات يلتقي مع الإدارة المدنية، 2021. <https://news.walla.co.il/item/3453928>.
2. إفرات بورشر، الإدارة المدنية توصي بتسوية أراضي الضفة الغربية، يسرائيل هيوم، 2 تشرين الثاني 2020. <https://www.israelhayom.co.il/article/815803>.
3. انظر الرابط التالي <https://bit.ly/3m7TicX>
4. انظر الرابط التالي <https://bit.ly/2Un9j3q>
5. <https://www.peacenow.org/en/settlements-watch/settlements-data/population>
6. انظر الرابط التالي <https://bit.ly/2Un9j3q>
7. وزارة الداخلية الاسرائيلية، قوانين التخطيط والبناء في יהודה والسامرة (القدس: وزارة الداخلية الإسرائيلية، 2018). انظر الرابط التالي: <https://din.gov.il/Files/Default.aspx?FileID=15803>
8. Yael Berda, Living Emergency: Israel's Permit Regime in the Occupied West Bank (Stanford, California: Stanford University Press, 2017).
9. PeaceNow, "For State Land Allocation in the West Bank — For Israelis Only," 2018, <https://www.peacenow.org/en/state-land-allocation-west-bank-israelis>

ما بين الجيش (الذي أمر منذ البداية بإخلاء جبل صبيح) وما بين المستوطنين الذين جندوا العديد من مرافق الدولة، بما فيها بنيامين نتانياهو لمنع الإخلاء، والسبب هو أن مستوطنة جبل صبيح لم تقم على أراضي دولة يملكها الجيش الإسرائيلي وبناء على قرار حكومي، وإنما قامت في منطقة معينة داخل أراضي "ج" والتي لا تخضع بعد إلى مشروع تسوية الأراضي لمعرفة ملكيتها بشكل قاطع، وبالتالي هي ليست أراضي دولة. لا بد من الإشارة إلى أن هذا خلاف على أسلوب التوسع الاستيطاني، وليس على التوسع من حيث المبدأ.

**المستوطنون مقابل الإدارة المدنية: ثلاث نقاط خلافية**  
أولاً: حتى الآن، أراضي الضفة الغربية مقسمة من حيث الملكيات كالتالي: ٣٤٪ أراضي دولة بحوزة الإدارة المدنية، حوالي ٢٪ ملكية خاصة للمستوطنين وتمت تسويتها بشكل نهائي، ٢٩٪ محميات طبيعية أو أراضي بور، ويقع حوالي ٣٥٪ وهي أراض إما غير منمطة، أو لم يتم فرزها أو أنها متنازع عليها أو أراض تابعة لملكية فلسطينية (انظر الشكل).<sup>(١)</sup>

التقسيمات أراضي الضفة الغربية وتخصيصها حتى العام ٢٠١٨.<sup>(٢)</sup>

بالنسبة للمستوطنين، فإن توسعهم الاستيطاني العمراني ضمن مخططات بناء، استفاد المستوطنون من ٩٩,٧٪ منها بينما استفاد الفلسطينيون من الباقي، ومع ذلك، فإن الخلاف بين المستوطنين والجيش يتمثل في كون المستوطنين يصرون على أن يتم منحهم حق البناء في الأراضي المتنازع عليها والتي لم يتم فرزها حتى الآن كما هو الأمر في مستوطنة جبل صبيح. ثانياً: البناء الاستيطاني في الضفة هو قضية خلافية داخل إسرائيل، والقضاء نأى بنفسه عن مسألة تشريعه أو حظره كونه قضية سياسية، وعليه، فإن قرار البناء الإسرائيلي في الضفة يتم اتخاذه من قبل المستوى السياسي وعبر قرار مباشر من مجلس الوزراء. هذا سمح للمستوطنين، وكل تيار الصهيونية الدينية، بتشكيل لوبي مهم في أثناء الجولات الانتخابية الإسرائيلية لأن من يريد أن يكسب أصوات الصهيونية الدينية، أو اليمين الجديد المتطرف، أو المستوطنين أنفسهم، عليه أن يقدم وعداً بإصدار قرارات بناء في الضفة. لكن الحكومة الائتلافية الجديدة، وعلى الرغم من يمينيتها، تضم حزبي ميرتس والعمل، فضلا عن القائمة العربية الموحدة. مثلاً، بالإضافة إلى ضغوطات إدارة بايند على حكومة بينيت لعدم التهور في التوسع الاستيطاني في الوقت الحالي، فإن ميرتس مثلاً قدمت اعتراضاً إلى بيني غانتس، وزير الجيش والمسؤول الأعلى عن الإدارة المدنية، بعدم إقرار مشاريع بناء جديدة للمستوطنين خوفاً من إشعال المنطقة، ومن خلال قراءة لمجريات الأمور، وبدون الاستناد إلى أدلة دامغة، يمكن الادعاء بشيء من الحذر بأن تقديم ١٠٠٠ وحدة سكنية للفلسطينيين جاء كمساومة أمام الإدارة الأميركية من جهة والأحزاب المعارضة في الائتلاف الحكومي من جهة ثانية.

لكن كل ذلك يظل على مستوى اتخاذ القرار بالبناء، وهذا قد لا يبدو على ذلك القدر من الأهمية بدون الدور الذي تلعبه الإدارة المدنية بعد اتخاذ القرار. بداخل الإدارة المدنية هناك ثلاثة مستويات لا بد وأن يمر بها قرار الحكومة الإسرائيلية قبل أن يتم وضع حجر الأساس للبناء. وهذه المستويات هي مجلس التخطيط العالي (راجع القرار العسكري ٤١٨)، ولجنة التخطيط الإقليمية ثم لجنة التخطيط المحلية. هذه اللجان والتي تعمل كبيروقراطيا

وقالت ألييك قبل أن تتوفي في العام ٢٠٠٥: «أنا أزيد أن ضمن أن كل المستوطنات تقام على أراضي دولة. في الواقع، ليس هناك حق ملكية لليهود على منازلهم في المستوطنات، وبناء على القانون الدولي، فإن المستوطنات هي أمر مؤقت وغير مستقر».<sup>(٣)</sup> بعد أن سيطر الجيش على هذه المساحات، فإن الإدارة المدنية بدأت تمنح أراضي الدولة إلى المستوطنين لبناء المستوطنات. على مدى ١٣ عاماً من عمر الاحتلال وحتى العام ١٩٨٠، وصل عدد المستوطنين في الضفة الغربية إلى حوالي ١٢ ألفاً فقط، معظمهم في مستوطنات أقامها الجيش الإسرائيلي، على أراضي دولة، بحجج مختلفة أهمها الحفاظ على أمن إسرائيل. لكن بفضل مشورة ألييك، انفلت المشروع الاستيطاني من عقاله كما هو واضح في الجدول.

الاعوام	أحداث غيرت المشهد	العدد التراكمي للمستوطنين في الضفة الغربية (باستثناء القدس)
١٩٦٧-١٩٧٧	بدء الاحتلال الإسرائيلي العام ١٩٦٧	٤,٤٠٠
١٩٧٨-١٩٨٠	الانقلاب السياسي ووصول اليمين إلى الحكم العام ١٩٧٧	١٢,٥٠٠
١٩٨١-١٩٩٣	بدء الاستيطان المدني وتسويات ألييك القانونية	١١٦,٣٠٠
١٩٩٤-٢٠٠٠	فترة أوسلو قبيل انهيار المفاوضات عام ٢٠٠٠	١٩٨,٣٠٠
٢٠٠١-٢٠١٩	استغلال انهيار المفاوضات للتوسع على أراضي "ج"	٤٤١,٦٠٠

جدول (١): الارتفاع في عدد المستوطنين ١٩٦٧-٢٠١٩.<sup>(٤)</sup>

لاحقاً، صنف اتفاق أوسلو ما نسبته ٦٠٪ من أراضي الضفة الغربية كمناطق "ج"، بحيث أن أراضي الدولة الإسرائيلية والتي يسيطر عليها الجيش والتي قلنا إن نسبتها وصلت في حينه إلى حوالي ٢٦٪. أصبحت نظرياً قابلة للتوسع على معظم المناطق "ج" باستثناء تلك المقامة عليها بلدات وقرى عربية. بيد أن هذه التوسع كان ينتظر تحقق شرطين: أولاً، انهيار المفاوضات، أو تعثرها لكلا يتم نقل المزيد منها إلى مناطق الحكم الذاتي بموجب اتفاقيات دولية. ثانياً، البدء بمشروع تسوية لأراضي الضفة الغربية بهدف الاستحواذ بشكل "قانوني" ونهائي على معظم الأراضي ومنع تنازع الفلسطينيين عليها. وبالعمل، تطلق إسرائيل على حقبة ما بعد الانتفاضة الثانية اسم "فترة ما بعد أوسلو" في إشارة ضمنية إلى أن أراضي "ج" ستبقى تحت السيطرة الإسرائيلية الكاملة وإلى أن انقار المؤسسة الإسرائيلية تتجه إلى استخدامها وضماها.

في فترة "ما بعد أوسلو" حصل أمران متلازمان: أولاً، ارتفع عدد المستوطنين (باستثناء القدس) من حوالي ١٩٨ ألفاً في العام ٢٠٠٠ إلى حوالي ٤٤١,٦ ألف في العام ٢٠١٩ موزعين على حوالي ١٣٢ مستوطنة و١٤٠ بؤرة استيطانية. حوالي ١٠٠ مستوطنة منها أقيمت بناء على تسويات ألييك القانونية<sup>(٥)</sup>، لكنها مع ذلك ظلت غير قانونية من وجهة نظر القانون الدولي.

فيما يخص أنواع المستوطنات بناء على الوضعية القانونية حسب التصنيفات الإسرائيلية فهي كالتالي: مستوطنات مقامة على ملكية خاصة لليهود في الضفة، مثل مستوطنة شعاري تيكفا.

مستوطنات مقامة على أراضي الدولة، مثل معاليه لابونه. مستوطنات مقامة على أراضي تحت سيطرة الجيش، لكنها غير مصنفة بعد على أنها أراضي دولة، مثل معاليه إفراميم. مستوطنات مقامة على أراض منوعة تجمع ما بين أراضي الدولة وأراض ليست أراضي دولة لكنها تحت سيطرة الجيش، مثل كارني شومرون وكريات أربع. وتجدر الإشارة إلى أن إقامة مستوطنة أو بؤرة استيطانية على أراضي الدولة لا يعتبر حلاً مقبولاً على كل الأطراف

التصدي الفلسطيني المتواصل للاستيطان: مشهد من بلدة بيتا.

وضع الاحتلال يده عليها، كانت قد وصلت إلى ١٣٪ فقط بعد الاحتلال سنوات قليلة، فإنه وفي أعقاب قضية ألون موريه، وبالتحديد في النصف الأول من الثمانينيات، قامت الإدارة المدنية بمصادرة أراض أخرى وصنفتها كأراضي دولة ووصلت نسبتها إلى حوالي ١٤,٥٪ لتصبح أراضي الدولة التي بحوزة الجيش حوالي ٢٦٪ من أراضي الضفة في منتصف الثمانينيات، أي ما يشكل حوالي ١,٤ مليون دونم. لكن ألييك كانت قد ألقت محاضرة في العام ١٩٨٥ بعد أن جلست عشرات المرات في مروحية عسكرية وتجلت في كل أرجاء الضفة وراقبت ودوت ملاحظاتها، بأن مستقبل حجم الأراضي التي قد يزرعها الجيش الإسرائيلي ويصنفها كأراضي دولة ستصل في النهاية إلى حوالي ٢ مليون دونم، أو حوالي ثلث أراضي الضفة. وبالعمل، تصل أراضي الدولة اليوم إلى حوالي ٣٤٪. تصديقاً لرؤية ألييك،

الاعوام	أحداث غيرت المشهد	العدد التراكمي للمستوطنين في الضفة الغربية (باستثناء القدس)
١٩٦٧-١٩٧٧	بدء الاحتلال الإسرائيلي العام ١٩٦٧	٤,٤٠٠
١٩٧٨-١٩٨٠	الانقلاب السياسي ووصول اليمين إلى الحكم العام ١٩٧٧	١٢,٥٠٠
١٩٨١-١٩٩٣	بدء الاستيطان المدني وتسويات ألييك القانونية	١١٦,٣٠٠
١٩٩٤-٢٠٠٠	فترة أوسلو قبيل انهيار المفاوضات عام ٢٠٠٠	١٩٨,٣٠٠
٢٠٠١-٢٠١٩	استغلال انهيار المفاوضات للتوسع على أراضي "ج"	٤٤١,٦٠٠

جدول (١): الارتفاع في عدد المستوطنين ١٩٦٧-٢٠١٩.<sup>(٥)</sup>

لاحقاً، صنف اتفاق أوسلو ما نسبته ٦٠٪ من أراضي الضفة الغربية كمناطق "ج"، بحيث أن أراضي الدولة الإسرائيلية والتي يسيطر عليها الجيش والتي قلنا إن نسبتها وصلت في حينه إلى حوالي ٢٦٪. أصبحت نظرياً قابلة للتوسع على معظم المناطق "ج" باستثناء تلك المقامة عليها بلدات وقرى عربية. بيد أن هذه التوسع كان ينتظر تحقق شرطين: أولاً، انهيار المفاوضات، أو تعثرها لكلا يتم نقل المزيد منها إلى مناطق الحكم الذاتي بموجب اتفاقيات دولية. ثانياً، البدء بمشروع تسوية لأراضي الضفة الغربية بهدف الاستحواذ بشكل "قانوني" ونهائي على معظم الأراضي ومنع تنازع الفلسطينيين عليها. وبالعمل، تطلق إسرائيل على حقبة ما بعد الانتفاضة الثانية اسم "فترة ما بعد أوسلو" في إشارة ضمنية إلى أن أراضي "ج" ستبقى تحت السيطرة الإسرائيلية الكاملة وإلى أن انقار المؤسسة الإسرائيلية تتجه إلى استخدامها وضماها.

في فترة "ما بعد أوسلو" حصل أمران متلازمان: أولاً، ارتفع عدد المستوطنين (باستثناء القدس) من حوالي ١٩٨ ألفاً في العام ٢٠٠٠ إلى حوالي ٤٤١,٦ ألف في العام ٢٠١٩ موزعين على حوالي ١٣٢ مستوطنة و١٤٠ بؤرة استيطانية. حوالي ١٠٠ مستوطنة منها أقيمت بناء على تسويات ألييك القانونية<sup>(٦)</sup>، لكنها مع ذلك ظلت غير قانونية من وجهة نظر القانون الدولي.

فيما يخص أنواع المستوطنات بناء على الوضعية القانونية حسب التصنيفات الإسرائيلية فهي كالتالي: مستوطنات مقامة على ملكية خاصة لليهود في الضفة، مثل مستوطنة شعاري تيكفا.

مستوطنات مقامة على أراضي الدولة، مثل معاليه لابونه. مستوطنات مقامة على أراضي تحت سيطرة الجيش، لكنها غير مصنفة بعد على أنها أراضي دولة، مثل معاليه إفراميم. مستوطنات مقامة على أراض منوعة تجمع ما بين أراضي الدولة وأراض ليست أراضي دولة لكنها تحت سيطرة الجيش، مثل كارني شومرون وكريات أربع. وتجدر الإشارة إلى أن إقامة مستوطنة أو بؤرة استيطانية على أراضي الدولة لا يعتبر حلاً مقبولاً على كل الأطراف



(المصورة عن هآرتس)

النموذج الإسرائيلي: التكنولوجيا أداة مواكبة للاحتلال.

## «التعرّف على الوجه»: تقنية جديدة مُدمجة بنظام التحكم والسيطرة الإسرائيلي لاستباحة حياة الفلسطينيين!

كتب عبد القادر بدوي:

بالعربية «نظرة ٢٠٠٠» مشروع المراقبة المرئية الأكثر شمولية للشرطة والأجهزة الأمنية في القدس الشرقية، وتحديدًا في البلدة القديمة، ومن ضمن الشركات الخاضعة المتوزعة في عمل هذا المشروع المجموعة الإسرائيلية «C. Mer Group» والتي تُشرف على تركيب وصيانة وتنفيذ البرامج المستخدمة فيه، بالإضافة إلى توزع أربع شركات أخرى في توفير أجهزة المراقبة «VideoTec» وهي شركة إيطالية خاصة؛ الشركة الصينية «Dahua Technology»؛ و «Sony Corporation» وهي شركة يابانية، بالإضافة إلى شركة «Evron Systems» وهي شركة إسرائيلية خاصة.

### (هوامش)

1. للمزيد حول عمليات زرع الكاميرات في أنحاء الضفة الغربية، انظر: <https://www.haaretz.co.il/news/politics/1.4179886-premium>.
2. تطلق هذه التسمية على مشروع المراقبة العسكرية السريّة لـ AnyVision المنتشر في جميع أنحاء الضفة الغربية، وتحيل التسمية إلى القدرة الكبيرة في الحصول على معلومات عن الأشخاص والأشياء في هذه المناطق؛ غوغل- قدرة التكنولوجيا في البحث عن الناس، أيوش- «يهودا والسامرة»، وهي التسمية العبرية للأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967.
3. Olivia Solon, "Why did Microsoft fund an Israeli firm that surveils West Bank Palestinians?", NBC News, 28.10.2019, <https://nbcnews.to/3z0gQUA>.
4. للمزيد، انظر: <https://bit.ly/3g4RsG2>.

المحتلة للحصول على «بنك صور» للفلسطينيين إلى جانب الكاميرات المزروعة على «الطرق الالتفافية» ونقاط التفتيش على الحواجز العسكرية والسجون. في هذا السياق، لا يمكن إغفال الدور الكبير الذي تقوم به «شركات الأمن الإسرائيلية الخاصة»؛ إذ تلعب هذه الشركات دوراً مهماً في إدامة الاحتلال؛ حيث تتولى العديد من هذه الشركات بعض المهام التي كانت تُنفذ من قِبل المخابرات الإسرائيلية والجيش، وتُقدم مجموعة من الخدمات كتوفير أنظمة أمنية لحماية المستوطنات؛ تأمين المعذات في الحواجز ونقاط التفتيش؛ توظيف أفراد الأمن على نقاط التفتيش ومدخل المستوطنات إلى جانب تأمين الحراسة لمواقع البناء في المستوطنات وجدار الفصل العنصري.

في وقت سابق، كشفت وكالة NBC News عن تزويد الشركة العالمية «Microsoft» في التعاون مع أجهزة المخابرات الإسرائيلية والجيش، من خلال الاستثمار في شركة إسرائيلية ناشئة تستخدم تقنية التعرّف على الوجه لمراقبة الفلسطينيين في جميع أنحاء الضفة الغربية، على الرغم من أن الشركة العالمية صرحت مراراً بأنها تتجنب استخدام التكنولوجيا في مجالات تمس الحريات والمبادئ الديمقراطية أو حتى الاستثمار في، والشراكة مع، الشركات المتوزعة في هذا المجال. ووفقاً للتقرير: تقوم شركة AnyVision الإسرائيلية ببيع نظام برمجيات «للمراقبة التكتيكية المتقدمة» يحمل اسم «Better Tomorrow»، ويتيح هذا النظام للعملاء (وهو الأجهزة الأمنية الإسرائيلية والجيش هنا) إمكانية التعرّف على الأفراد والأشياء من خلال أي كاميرا حية، ككاميرات الأمان والهواتف الذكية، ومن ثمّ تتبعها كأهداف في أي مكان تنتقل إليه، وهذا يُستخدم بشكل رئيس في مراقبة

تقنية التعرّف على الوجه «Facial Recognition Technology» من خلال كاميرات المراقبة المنتشرة في أنحاء متفرقة من القدس (بما في ذلك القدس الشرقية). بعد أن رفضت الشرطة والجيش تقديم توضيح حول القضية بحجة أن ذلك «يعرض أمن الدولة للخطر»، وترى الجمعية، أنه وعلى الرغم من أن الاستخدام المحدود والخاضع للرقابة- لهذه التقنية يعود بالفائدة على «المصلحة العامة»، ويحسن من أداء الشرطة، إلا أن استخدامها من دون علم الجمهور الإسرائيلي وغياب النقاش العام حول ذلك، يمس بالمبادئ الديمقراطية والحريات، خاصة إذا كان هذا الاستخدام على نطاق واسع، وغير خاضع لإشراف ومراقبة، كما ورد في الالتماس المقدم للمحكمة الذي سُرّع ما تم شطبته بناءً على توصية المحكمة.

منذ سنوات، وبالتحديد منذ عام ٢٠١٤ الذي شهد انتفاضة فلسطينية على شكل مئات العمليات الفردية، أعلن الجيش الإسرائيلي بالتعاون مع «جهاز الأمن العام» («الشاباك») عن شروعه بنشر عدد كبير من الكاميرات على «الطرق الالتفافية» التي تُقطع أوصال الضفة الغربية والمستخدمات كشبكة طرق متكاملة تصل بين المستوطنات المتفرقة في أنحاء الضفة الغربية، وذلك بهدف مراقبة جميع مفترقات الطرق وتحركات الفلسطينيين، خاصة في المناطق القريبة من المستوطنات ومراكز الجيش والحواجز المنتشرة، تحت مسؤوغات «أمنية- دفاعية» كمنع وإحباط «العمليات» وملاحقة مرتكبيها، بالإضافة إلى الحفاظ على أمن المستوطنات ودوريات الجيش في هذه المناطق، وبالفعل، تمكنت سلطات الاحتلال من وضع آلاف كاميرات المراقبة، المرئية والمخفية، في هذه المناطق.<sup>(١)</sup> وتستغل أجهزة الأمن الإسرائيلية قضايا إصدار التصاريح للفلسطينيين في الضفة الغربية

استخدمت منظومة الاستعمار الاستيطاني الإسرائيلية أدوات القمع، المادية والمعنوية المختلفة، كوسيلة للسيطرة على، والتحكم في، حياة الفلسطينيين بشكل مادي فج، وبشكل آخر ناعم، منذ احتلال فلسطين عام ١٩٤٨، كما استدمجت على مدار عقود طويلة من الاحتلال الوسائل الحديثة، لا سيما التكنولوجية منها، لإدامة احتلالها وسيطرتها واستباحة حياة الفلسطينيين، كجزء من محاولة إخضاعهم والسيطرة عليهم.

ولجات خلال السنوات الماضية إلى الاعتماد أكثر على الوسائل التكنولوجية في عمل أجهزتها المخابراتية لمراقبة الفلسطينيين بشكل مرئي وعبر الإنترنت لأهداف عدة تتراوح ما بين استعراض «القوة الإسرائيلية الخارقة»، وإسقاطات ذلك على الوعي الفلسطيني؛ وتسويق هذه الوسائل والتقنيات عالمياً بعد أن حولت الأراضي المحتلة إلى حقول تجارب لتقنياتها العسكرية والأمنية التي تبعتها للأنظمة القمعية حول العالم؛ لكنها وبكل تأكيد تعبير عن حالة الخوف والقلق الدائمة التي تعيشها المنظومة الاستعمارية في إطار مساعيها لإدامة مشروعها الاستعماري.

سنحاول هنا تسليط الضوء على قضية أثيرت مؤخراً، وهي استخدام المنظومة الاستعمارية الإسرائيلية لتقنية «التعرّف على الوجه» في وسائل القمع المستخدمة ضد الفلسطينيين، ولا سيما في الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧. في أيلول الماضي، قدّمت «جمعية حقوق المواطن في إسرائيل» التماساً إلى المحكمة المركزية في القدس، طالبت من خلاله بضرورة قيام الشرطة والجيش بتقديم معلومات تتعلق باستخدامهما

## الآن في الأسواق

المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية «مدار»

### قضايا إسرائيلية «٨٢»

محور العدد:

وباء الكورونا في إسرائيل: إدارة الأزمة





(الغيب)

أسطول من سفن حربية إسرائيلية في استقبال سفينة كورفيت ساعر ٦ المشتراة من ألمانيا، لدى وصولها إلى חיפה الشهر الجاري.

## الميزانية الإسرائيلية العامة: ارتفاع حاد في ميزانية الجيش وضرائب جديدة يتكبدّها الفقراء!

«المشهد الإسرائيلي»- خاص

أقرت الحكومة الإسرائيلية واحدة من أكبر ميزانيات الدولة، للعامين الجاري والمقبل ٢٠٢٢، بعد أن انتهى العام ٢٠٢٠، ولأول مرة منذ ٧٣ عاماً، بدون أن تقرر له ميزانية خاصة، بفعل الأزمة الحزبية التي امتدت لأكثر من عامين، وتمشيا مع توصيات بنك إسرائيل المركزي، لم تقرر الحكومة تقليصاً كبيراً في الميزانية لسد العجز، بهدف تجاوز أزمة كورونا وما تخلفه من أزمات اقتصادية. ورغم ذلك فإن جمود ميزانيات بعض الوزارات هو بعد ذاته تقليص، في حين أن ميزانية الجيش وحدها ارتفعت بنسبة ١٤٪. وخلافاً للتقارير الإسرائيلية، فإن هذه الحكومة واثلتها الضيق في الكنيست، قادران على تمرير الميزانية كليا، حتى الرابع من تشرين الثاني المقبل.

وبحسب ما ذكرته مصادر في الحكومة، في نهاية الأسبوع الماضي، فإن مشروع الميزانية سيتم طرحه على الكنيست في الأول من شهر أيلول المقبل، ليكون متاحاً لمناقشتها في الهيئة العامة، وإقرارها بالقراءة الأولى، بعد أيام قليلة، من تقديمها للنواب، لينتقل مشروع الموازنة مباشرة إلى اللجان البرلمانية ذات الشأن، ثم تقرر الميزانية بكل أبوابها في لجنة المالية البرلمانية، ومن ثم تعود للهيئة العامة لإقرارها بالقراءتين الثانية والثالثة سوية، حتى يوم ٤ تشرين الثاني المقبل.

وحقيقة أن الميزانية أقرت بالإجماع في جلسة الحكومة تقلص احتمال نشوب أزمات بين شركاء الائتلاف، خاصة وأنه لا يوجد أي حزب من أحزاب الحكومة الثمانية، بما فيها القائمة العربية الموحدة، معني بحل الحكومة والتوجه للانتخابات برلمانية جديدة.

يذكر أنه رغم كل الأزمات السياسية التي غرقت فيها إسرائيل في العقود السبعة الماضية، إلا أنه لم تسقط أي من الحكومات الـ ٣٣ السابقة، بسبب خلاف على الميزانية، وإنما بسبب خلافات سياسية وغيرها، أدت إلى منع إقرار الموازنة العامة.

ووفقاً لما نشر، فإن حجم الميزانية العامة للعام الجاري ٢٠٢١ يبلغ ٤٢٢ مليار شيكل، وهذا يعادل ١٣٣ مليار دولار، وهذه الميزانية لا تشمل الميزانية الاستثنائية المقررة سلفاً، لصفها على أزمة كورونا ومخلفاتها، إذ أن تلك ميزانية منفردة، وستكون ميزانية العام المقبل ٢٠٢٢ حوالي ٤٥٣ مليار شيكل، وهي ما تعادل ١٣٩ مليار دولار.

وتتوقع وزارة المالية أن يصل العجز في الموازنة العامة، في العام الجاري، إلى نسبة ٦,٨٪ من حجم الناتج العام أي ما يعادل من ٩٦ ملياراً إلى

١٠٠ مليار شيكل (٣٠ مليار دولار)، وتهبط نسبة العجز في العام المقبل حسب التخطيط إلى ٣,٩٪، وفي العام ٢٠٢٣ إلى نسبة ٣٪، وتواصل النسبة تراجعها حتى العام ٢٠٢٦ لتكون ١,٥٪.

وأول ما تم الاتفاق عليه بين أطراف الحكومة كانت ميزانية الجيش، من خلال وزارة الدفاع، التي سيكون أساسها أكثر من ٧١ مليار شيكل (٢٢ مليار دولار)، بضمنها حوالي ١٣ مليار شيكل هي ميزانية الدعم العسكري الأميركي السنوية لإسرائيل، ما تعادل ٣,٨ مليار دولار، وهذا لا يشمل الزيادات السنوية التي يحصل عليها الجيش، كميزانيات استثنائية، تتراوح سنوياً ما بين ٤ مليارات إلى ٨ مليارات شيكل، وأحياناً أكثر، خاصة في سنوات الحرب. وفي سياق ميزانية الجيش، أعلنت وزيرة الداخلية أيليت شاكيد، من كتلة «يميننا» اليمينية المتطرفة، والتي يترأسها رئيس حكومتها نفتالي بينيت، أن الميزانية المخصصة للمستوطنات في وزارتها زادت بنسبة ٥٠٪ في كل واحد من العامين الجاري والمقبل.

وعملياً فإن ميزانية الجيش وحدها ارتفعت بنسبة هائلة، ١٤٪، لتدخل في أساس ميزانية الجيش، في حين أن ميزانيات باقي الوزارات شهدت حالة جمود نسبي، باستثناء وزارة الصحة التي تلقت زيادة بقيمة مليار شيكل (٦١٥ مليون دولار)، بعد تهديدات وزيرها نيتسان هوروفيتس بعدم تأييد الميزانية، ووزارة الرفاه التي تلقت زيادة بقيمة مليار شيكل (٣٠٨ ملايين دولار).

كما قررت الحكومة تثبيت ملاكات جهاز الصحة، التي أضيفت بشكل طارئ، لمواجهة كورونا، وتقرر تثبيت هذه الوظائف في جهاز الصحة بشكل دائم، وهذا يعني تثبيت ٦٠٠ طبيباً وطبيب، كانوا أمام خطر الفصل من العمل، وقد هددت نقابة الأطباء بالإضراب المفتوح، كما سيتم تثبيت ١٥٥٠ ممرضة وممرضاً، و٧٠٠ موظف إداري وعامل مساعد للطواقم الطبية، وأقرت الحكومة أيضاً، ضمن ميزانيتها، زيادة عدد مقاعد دراسة الطب في الجامعات والكليات الطبية بنحو ٢٧٠ مقعداً، ومعهم ١٥٠٠ مقعد دراسي لموضوع التمريض.

كذلك تشمل ميزانية الدولة ٩٠٠ مليون شيكل (٢٧٧ مليون دولار)، مخصصة لأحزاب الائتلاف، لتقرر شكل صرفها على بنود رسمية في الميزانية، في إطار تلبية مطالب حزبية، ضمن اتفاقيات الائتلاف. وحسب تقارير اقتصادية، فإن الميزانية المخصصة لكتلة «يميننا» للبت في شكل صرفها سيذهب جليها إلى المستوطنات، ولمؤسسات الجمهور الديني الصهيوني.

### ضرائب جديدة

على الرغم من أن الحكومة ووزير المالية أفيغدور ليبرمان أعلنوا مسبقاً أنه لن يتم فرض ضرائب جديدة على المواطنين، إلا أنه عملياً تم فرض ضرائب بعبءات مختلفة، مثل الحفاظ على البيئة، وأيضاً تقليص الأدوار عند الأطباء الاختصاصيين. ويؤكد محللون أن الشريحة الأكثر تأثراً وضرراً من هذه الضرائب ستكون الشرائح الفقيرة والضعيفة. وأول الضرائب سيتم فرضها على أدوات الطعام البلاستيكية، التي تستخدم لمرة واحدة، بحجة تخفيف الاستخدام حفاظاً على البيئة، وستلحق هذه الضريبة كلها على عاتق المستهلكين، الجديدة لخزينة الدولة ٣٨٠ مليون شيكل سنوياً وتتوقع الوزارة جباية ٨٠٠ مليون شيكل سنوياً من خلال هذه الضريبة الإضافية، وحصصاً صرف الشرائح الفقيرة على هذه الأدوات من مدخلها، أكثر بنحو ١٠ مرات، مما هي الحال لدى الشرائح الميسورة. كذلك فإنه سيتم فرض ضريبة إضافية على المشروبات الغازية والعصائر، أيضاً بهدف تقليص شربها. ومن المتوقع أن تدخل الضريبة الجديدة لخزينة الدولة ٣٨٠ مليون شيكل. ورأى المحلل الاقتصادي ناتى توكور، في مقال له في صحيفة «كالكاليس»، أن العائلات الفقيرة تصرف نصف المئمة من مدخلها الشهري على هذه المشروبات، في حين أن النسبة لدى العائلات المتوسطة والميسورة ٦ بالألف.

ووضعت وزارة المالية، ومعها وزارة المواصلات، أنظمة جديدة لشبكة المواصلات العامة، وبشكل خاص إلغاء أو تقليص الدعم على الخطوط العامة، وهذا من شأنه أن يرفع أجرة المواصلات بما بين ٢٥٪ إلى ٥٠٪، وبطبيعة الحال فإن الغالبية الساحقة من مستخدمي المواصلات العامة هم من الشرائح الفقيرة والضعيفة، واللافت أن الضربة الأكبر ستكون في المواصلات في المناطق البعيدة عن مركز البلاد، شمالاً وجنوباً، فهناك سيتم إلغاء الدعم الحكومي الاستثنائي.

الجانب الآخر في رفع الضرائب، سيكون في فرض ضريبة جديدة على ثاني أكسيد الكربون للجم انبعثاته، وهذا ما سيؤدي إلى رفع أسعار الكهرباء المستهلك بنسبة ٥٪ بشكل تدريجي خلال خمس سنوات، ولكن ليست هذه الزيادة وحدها في أسعار الكهرباء، بل إن هناك جانبين آخرين سيساهمان في رفع أسعار الكهرباء أكثر. وهما: أولاً، الارتفاع العادي لأسعار الكهرباء، بناء على أسعار الوقود والغاز في الأسواق العالمية، فمن المفارقة، وحسب سلسلة تقارير سابقة، أن شركة الكهرباء الإسرائيلية تشتري الغاز من الحقول التي تسيطر عليها إسرائيل في البحر الأبيض المتوسط، بسعر أعلى من الأسعار التي تدفعها دول تستورد الغاز

من ذات الحقول، عدا عن أن كلفة النقل قد انخفضت بشكل حاد، وعملياً فإن المواطنين في إسرائيل لم يحصلوا على ما تم وعدهم به، بانخفاض أسعار الكهرباء بفعل اكتشاف حقول الغاز. والجانب الثاني، وعملياً الثالث بعد زيادة الضريبة على ثاني أكسيد الكربون، هو أن شركة الكهرباء، وبأمر من وزارة المالية، ستغير طريقة احتساب أسعار الكهرباء، إذ أنه حتى الآن، فإن أسعار الكهرباء في ساعات الضغط أعلى بنسبة ٣٪، والقصد بساعات الضغط هي ساعات النهار، التي تعمل فيها المصانع ومرافق العمل كلها. أما الآن، فسيتم نقل ساعات الضغط إلى ما بين الساعة الثالثة عصراً وحتى العاشرة ليلاً، حينما تعود الناس إلى بيوتها، وفي هذه الحالة، فإن عبء الاستخدام في ساعات الضغط سينتقل إلى البيوت، وسيكلفهم هذا زيادة بنسبة ٣٪ أخرى في أسعار الكهرباء. ومن هنا فإن الضحية الأساس لكل هذه الضرائب الاقتصادية هي الشرائح الفقيرة والضعيفة، ويشكل المواطنون العرب من هذه الشرائح حوالي ٤٥٪، رغم أن نسبتهم بين السكان هي نحو ٢٠٪.

### السعي لخفض الدين العام

انتهى العام ٢٠١٩ مع معطيات اقتصادية «مثالية» حسب الوصف الإسرائيلي؛ نسبة بطالة ٣,٥٪، ونسبة الدين ٦٠٪ من حجم الناتج العام، وهي النسبة المفضلة لدى المؤسسات المالية الدولية، كحد أقصى. إلا أن عام كورونا قلب كل هذه المعطيات وضاعفها، وبلغ الدين العام في غضون أشهر قليلة، نسبة ٧٨٪، من حجم الناتج العام، بمعنى أن الدين العام ارتفع بنسبة ٣٠٪ في بحر العام ٢٠٢٠، ثم تراجع حالياً إلى ما بين ٧١٪ إلى ٧٣٪.

ويرى محللون أن على الحكومة ألا تسارع في صب جهد لخفض الدين العام، بل عليها أن تعمل موازنة بين الحاجة لتقليص الدين، وبين رصد ميزانيات من شأنها أن ترفع نسبة النمو الاقتصادي، مثل الصرف على مشاريع البنى التحتية، التي تفتح أماكن عمل، وغيرها من الأمور. ويقول المحلل الاقتصادي سامي بيرتس، في مقال له في صحيفة «هآرتس»، إن رفع الدين العام لنسبة ٧٠٪ ليس مأساة، بادعاء أن الاقتصاد الإسرائيلي قوي، ولكنه يضيف أن رفع نسبة الدين يجب أن يكون بشرط أنه بسبب صرف زائد وخاص على جوانب اقتصادية واجتماعية ذات شأن، وقادرة على تحريك عجلة الاقتصاد ورفع النمو الاقتصادي.

### مؤشرات انتعاش

ظهرت بعد أيام قليلة من إقرار الميزانية في

الحكومة مؤشرات انتعاش اقتصادي، ولكن باتت الآن تحت علامة سؤال أمام استفحال انتشار كورونا مجدداً، والتداول بفكرة الإغلاق، ولو بشكل جزئي. رزت مؤشرات الانتعاش في تقرير سلطة الضريبة الصادر في الأسبوع الماضي، إذ قالت السلطة إن شهر تموز الماضي سجل جباية ضرائب غير مسبوقة في مثل هذا الشهر من كل عام، ولامس حجم الضرائب التي تمت جبايتها ٣٦ مليار شيكل (أكثر من ١١ مليار دولار)، وهذا أكثر بنسبة ٢٦٪ مما كان في تموز العام ٢٠٢٠، وأعلى بنسبة ١٨,٧٪ مما كان في تموز ٢٠١٩.

في المقابل، فإن الصرف الحكومي الجاري في شهر تموز، سجل تقريبا موازنة من دون عجز يذكر بالمقاييس الاقتصادية، إذ بلغ العجز ٨٠٠ مليون شيكل، مقابل عجز بقيمة ١٠ مليارات شيكل في شهر حزيران الماضي.

وحسب التقرير، فإن العجز في الموازنة العامة هبط من نسبة ١٢٪ في شهر آذار الماضي، إلى ١٠,١٪ في شهر حزيران الماضي، إلى ٩,٣٪ في شهر تموز الماضي، علماً أن هدف الحكومة الحالية خفض العجز مع نهاية العام الجاري إلى ٦,٨٪ من حجم الناتج العام، ليواصل هبوطه في العام المقبل ٢٠٢٢ إلى نسبة ٣,٩٪ من حجم الناتج العام.

ويقدر حجم الناتج العام حالياً بحوالي ١٤٠٠ مليار شيكل (٣٣٠ مليار دولار)، ما يعني أن كل ١٪ يعادل حالياً ١٤ مليار شيكل، ما يعني أيضاً، أن العجز في الميزانية حتى نهاية شهر تموز بلغ ١٣٠ مليار شيكل، والهدف أن يهبط إلى قرابة ٩٥ مليار شيكل، حتى نهاية العام.

ويقول التقرير إن الرافد الكبير لهذه الزيادة في الضرائب كان قطاع الهايتك وقطاع العقارات، كذلك فإن الاستهلاك الفردي سجل ارتفاعاً كبيراً، خاصة في مجال مشتريات المعدات البيتية، إضافة إلى السيارات الجديدة.

وقد بنت وزارة المالية تقديراتها لخفض العجز في الموازنة على زيادة حادة افتراضية لمدخلات الضرائب. وحذر محافظ بنك إسرائيل المركزي، البروفيسور أمير يارون، في جلسة الحكومة التي أقرت الموازنة، من الإفراط في توقعات مداخيل الضريبة في العامين الجاري والمقبل، وبضمن ذلك الضرائب الجديدة التي ستتم جبايتها بعد زيادة الضريبة على أدوات الطعام التي تستخدم لمرة واحدة، وعلى المشروبات الخفيفة والعصائر. وقال يارون: «إن المطلوب هو العمل بحذر في كل ما يتعلق بتقديرات مداخيل الضريبة، وذلك بسبب احتمال وقوع متغيرات، وأوضاع طوارئ»، ويقصد الأوضاع الصحية.



(الصورة عن موقع «معهد الديمقراطية الإسرائيلي»)

أنماط التشغيل في إسرائيل: فحوات خلفها تمييز عميق.

## تقرير جديد عن تمييز قديم ومتواصل في «التشغيل الاحتوائي» ضد المواطنين العرب و«اليهود المستضعفين»!

كتب هشام نفاع:

استحقاق التمثيل اللائق في سلك خدمات الدولة من المجموع العام لموظفات سلك الدولة، لكن العربيات والموظفات اليهوديات اللاتي من أصل أثيوبي: نسبة النساء العربيات من مجمل الموظفين في سلك خدمات الدولة في العام ٢٠١٩ (٦٠,٨٪) كانت أدنى من نسبة مجمل الموظفين والموظفات العرب من مجمل موظفي الدولة (١٢,٤٪). وفي صفوف اليهود الذين من أصل أثيوبي - ٢,٦٪ و ٢,٨٪ على التوالي.

في كل ما يتعلق بموظفات سلك خدمات الدولة من صفوف المجتمع العربي ومن صفوف اليهود الذين من أصل أثيوبي، ثمة تمثيل ناقص مضاعف: بسبب كونها امرأة، وبسبب كونها جزءاً من الفئة السكانية التي تعاني من تمثيل ناقص في سلك خدمات الدولة، وبخاصة في الدرجات المرموقة فيه.

ويخلص المراقب إلى أنه: ثمة حاجة إلى نشاط شامل في سلك خدمات الدولة من أجل رفع تمثيل النساء، ولا سيما في صفوف المجموعات السكانية التي يتوافر لها استحقاق التمثيل اللائق، في الوظائف المرموقة في سلك خدمات الدولة. ويوصي بأن تبذل مبادرات إضافية من أجل رفع تمثيل النساء، ولا سيما في صفوف المجموعات السكانية التي يتوافر لها استحقاق التمثيل اللائق، في الوظائف المرموقة في سلك خدمات الدولة. ويوصي بأن تبذل مبادرات إضافية من أجل رفع تمثيل النساء، ولا سيما في صفوف المجموعات السكانية التي يتوافر لها استحقاق التمثيل اللائق، في الوظائف المرموقة في سلك خدمات الدولة.

**قصور في تعيين مسؤولين عن التنوع التشغيلي**  
يبين المراقب أن نحو ١٥٪ من الأجسام الحكومية، وبعضها أجسام كبيرة تضم أكثر من ١٠٠٠ موظف، ومنها: وزارة العدل، ووزارة المالية، ووزارة العمل والرعاية والخدمات الاجتماعية، والسلطة القطرية للإطفاء والإنقاذ، لم تعين مسؤولاً عن التنوع التشغيلي في الفترة التي خضعت للرقابة. تعيين مسؤول كهذا مستوجب وفق قانون خدمات الدولة (تعيينات)، ١٩٥٩ (في ما يلي: قانون التعيينات). الأجسام الحكومية التي عمل فيها مسؤولون عن التنوع التشغيلي تتميز - وفق النتائج التي توصل إليها النشاط الرقابي - بتشغيل احتوائي لتنويع الفئات السكانية، مقارنة بأجسام أخرى، وذلك بعدة مناح: مناخات العمل، التشجيع على تجديد عاملين من تنويع الفئات السكانية وترقيتهم؛ ومضام النمو الفردي والمهني لدى العامل - وصولاً إلى مكافحة مظاهر العنصرية.

ويخلص التقرير إلى أنه يتوجب على إدارات الأجسام الحكومية أن تعين مسؤولين عن التنوع التشغيلي، وأن توفر لهم أدوات عمل كافية من أجل ضمان بيئة عمل ملائمة واحتوائية لتشغيل العامل من تنويع الفئات السكانية في الدولة. وعلى مفضية خدمات الدولة أن تعمل من أجل تطبيق تعليمات قانون التعيينات المتعلقة بواجب تعيين مسؤول عن التنوع التشغيلي في مجمل الأجسام في سلك خدمات الدولة.

استيعاب موظفين من أصل أثيوبي، وترقيتهم وفق كفاءاتهم.  
في حالة المجتمع الحريدي، عمل في العام ٢٠١٩ نحو ١٠٠٠ موظف حريدي في سلك خدمات الدولة، وكان ٦٤٪ من بينهم من النساء. نسبة الموظفين الحريديين في سلك خدمات الدولة في العام ٢٠١٩ بلغت نحو ١,٢٪، وهي نسبة بعيدة عن نسبة الحريديين من مجمل سكان الدولة في سن العمل (٨٪).

عمل ١٪ من مجمل العاملين الحريديين في سلك خدمات الدولة في الدرجة المرموقة، و١٩٪ عملوا في الدرجة الوسطى. في العام ٢٠١٨، جرى للمرة الأولى تنفيذ خطة احتياطية («عاتوداه») مفعلة للاكاديميين من صفوف السكان الحريديين - خطة «شبيعييم» (مؤثرون). منذ افتتاح الفوج الأول للبرنامج للنساء والرجال الحريديين، لم يفتتح فوج ثانٍ حتى موعد انتهاء الرقابة. وقد افاد نحو ٧١٪ من المشاركين في مسار إشراك الجمهور من صفوف موظفي الدولة الحريديين أنهم قد تعرضوا لتعليقات مؤذية.  
توصية المراقب هي أن تواصل المفضية العمل في موضوع تشغيل الحريديين في سلك خدمات الدولة، ويقترح العمل على تحديد غاية كفيّة حكوميّة للتمثيل اللائق للحريديين من مجمل موظفي الدولة والعمل على تحقيقها. ثمة حاجة إلى أنشطة للتشغيل الاحتوائي لموظفي الدولة الحريديين من خلال المحافظة على تفرد، ومن خلال مراعاة اختلافه بوصفه منتقياً للسكان الحريديين.

منذ العام ٢٠١٧، حصل تراجع سنوي في تمثيل العاملين ذوي الإعاقة في سلك خدمات الدولة (تمثيل بنسبة ٥٪ في العام ٢٠١٧، مقابل ٣,٨٪ في العام ٢٠١٩). في العام ٢٠١٩، لم تحقق ٨٦٪ من الأجسام الحكومية الكبيرة في سلك خدمات الدولة غاية التمثيل اللائق لذوي الإعاقة (٥٪). بما في ذلك جميع الوزارات الحكومية التي تضم أكثر من ١٠٠٠ موظف: وزارة العدل، ووزارة العمل والإرفاء والخدمات الاجتماعية؛ ووزارة التربية والتعليم؛ ووزارة الصحة؛ ووزارة المالية؛ ووزارة الخارجية - وجميع المستشفيات الحكومية. ويؤكد التقرير على وجوب تكثيف تجديد أشخاص ذوي إعاقة اسلك خدمات الدولة، وطرح الصعوبات التي عرضتها الأجسام والمستشفيات الحكومية في كل ما يتعلق بالعثور على موظفين من هذا القبيل أمام مفضية خدمات الدولة.

### النساء العربيات واليهوديات الأثيوبيات: تمثيل ناقص مضاعف

كانت نسبة النساء في درجات الإدارة (الوسطى والمرموقة)، في الوزارات الحكومية الست والثلاثين والوحدات الملحقة، أدنى من ٥٠٪. وعلى امتداد خمسة أعوام، حصل ارتفاع في نسبة النساء اللاتي ينتهين إلى الفئات السكانية التي يتوافر لديها

المجيبين في مسار إشراك الجمهور، أن الموظف العربي في سلك خدمات الدولة يحتاج إلى بذل مزيد من الجهد - مقارنة بموظف آخر - كي يترقى لوظيفة مرموقة أكثر. ويلاحظ المراقب أنه في جميع المستشفيات الحكومية تقريباً، كانت نسبة تمثيل موظفي الدولة من المجتمع العربي في العام ٢٠١٩ أعلى مما في العام ٢٠١٨. يوصي المراقب بأن تعمل مفضية خدمات الدولة على تحديد غايات كفيّة لتشغيل موظفين في سلك خدمات الدولة من صفوف المجتمع العربي، وهي غايات تتماشى وتتلاءم مع نسبتهم في صفوف عموم السكان، وأن تعمل على تحقيق هذه الغايات في مجمل الأجسام الحكومية، ولا سيما الوزارات والوحدات الملحقة. يوصي كذلك أن تعمل مفضية شكاوى الجمهور على تحسين تمثيل موظفين عرب في سلك خدمات الدولة، ولا سيما في المستويات الإدارية. ويضيف: ثمة حاجة إلى تحديد غايات للتمثيل اللائق في كل مستوى من مستويات الهرم الوظيفي؛ والعمل قدر المستطاع على تعيين أعضاء لجان مختجين من صفوف المجتمع العربي في المناقصات التي تضم مرشحاً عربياً؛ ومتابعة نتائج تطبيق التغيير؛ والعمل على دمج مرشدين وعاملين من صفوف المجتمع العربي في برامج تأهيل احتياطي للمديرين في سلك خدمة الدولة، وتوفير مراقبة مهنية ملائمة للموظفين العرب في الدرجات الوسطى، في سبيل تأهيلهم لتبؤؤ وظائف مرموقة.

### تمييز ضد مجموعتي يهود وضد ذوي الإعاقة

أفاد ٧٥٪ من المشاركين في مسار إشراك الجمهور من اليهود الذين من أصل أثيوبي أنهم قد تعرضوا خلال عملهم لتعليقات عنصرية. غالبية الذين شاركوا في عملية إشراك الجمهور (٥٧٪) قالوا إن المؤسسة التي يعملون فيها لا تعمل على تشجيع تجديد مرشحين من صفوف اليهود المتحدرين من أصل أثيوبي.

في جميع الأجهزة الحكومية، ثمة تمثيل فاقص لموظفي الدولة من صفوف اليهود الذين من أصل أثيوبي في الدرجات الدنيا (٨٨٪ بالمقارنة بـ ٥٥٪ من مجمل الموظفين في سلك الدولة)، وتمثيل ناقص في سائر الدرجات (٢,٩٪ في درجات الإدارة البيئية - التدرج الأوسط - مقارنة بـ ١٥٪ من مجمل موظفي الدولة). على وجه العموم، يأخذ التمثيل في التراجع تراجعاً ملحوظاً كلما أصبحت الوظائف مرموقة أكثر.

ويوصي المراقب بتحسين مميزات التشغيل لموظفي الدولة الذين من أصل أثيوبي مؤكداً أنه ذلك يتعلق بتجند إدارات الأجسام الحكومية لزيادة مخزون المرشحين في المناقصات العلنية؛ وتخصيص مناقصات مفعلة لوظائف ملائمة في كل ما يتعلق بمتطلبات التحصيل العلمي والخبرة فيها، ولوظائف في درجات مرموقة أكثر؛ وفي إدماج قيم وسبل عمل في المؤسسة تسهل عملية

• نسبة المناقصات المفعلة للمجتمع العربي التي لم يقع الاختيار فيها على أي فائز تبلغ ٥٧٪.  
• ٥,٤٪ من الموظفين الذين جرى استيعابهم في سلك خدمات الدولة في العام ٢٠١٩ ينتمون للمجتمع الحريدي - وهي نسبة متدنية مقارنة بالغاية التي وضعتها الحكومة (٧٪).  
• عدد المستشفيات الحكومية التي حققت هدف تمثيل الأفراد ذوي الإعاقة (٥٪) هو: صفر.  
• ٨٨٪ من موظفي الدولة من صفوف اليهود الذين من أصل أثيوبي أدرجوا ضمن التدرج الأدنى للوظائف.  
• ٧٥٪ من المشاركين العرب واليهود من أصل أثيوبي في مسار إشراك الجمهور أفادوا بأنهم يشعرون بمظاهر عنصرية من قبل موظفين أو مديريين.  
• ٨٦٪ من الأجسام الحكومية الكبيرة لم تحقق هدف التمثيل اللائق في كل ما يتعلق بالأشخاص ذوي الإعاقة (٥٪).

معظم الوزارات لم تحقق غاية التمثيل اللائق والمتساوي

لم تقم الحكومة على امتداد ١٣ عاماً، بتحديث الغاية الكميّة التي حدتها التمثيل اللائق للمجتمع العربي في سلك خدمات الدولة (١٠٪)، وهي غاية متدنية إذا أخذنا بعين الاعتبار نسبة السكان العرب من عموم السكان (٢١٪). وكذلك نسبتهم من مجمل القوة العاملة (١٨٪). وفقاً للتقرير الرسمي فإن نشاط مفضية خدمات الدولة من أجل فرض وتطبيق واجب التمثيل اللائق للفئات السكانية ذات الاستحقاق كان ناقصاً. إذ استخدمت مفضية خدمات الدولة وسائل الفرض والتطبيق التي يجوزتها استخداماً قليلاً، بالإضافة إلى أنها لم تحقق ما حُدد في قرارات الحكومة التي اتخذت في العامين ٢٠٠٧ و ٢٠٠٩ في شأن النشاطات التي تضمن التمثيل اللائق للمجتمع العربي في سلك خدمات الدولة.

لم تحقق ٧٧٪ من الوزارات الحكومية غاية التمثيل اللائق للمجتمع العربي في سلك خدمات الدولة، ولم تحقق هذه الغاية أيّ من الوحدات الملحقة فيها، بما في ذلك وحدات تشمل آلاف العاملين.

أفاد ٧٥٪ من المشاركين في مسار إشراك الجمهور في صفوف الجمهور العربي بأنهم يشعرون (بهذه الدرجة أو تلك) بمظاهر عنصرية من قبل عاملين أو مديريين.  
كلما ارتفعت درجة الوظيفة وأصبحت مرموقة أكثر. فعلى سبيل المثال، كان تمثيلهم في الدرجات الدنيا ١٥٪، وأما تمثيلهم في الدرجات المرموقة فقد بلغ ٣٪. أفادت الغالبية العظمى (٧٧٪) من

يشكل حجم التشغيل المتساوي لمختلف شرائح المواطنين في المجتمع امتحاناً آخر لمدى تطبيق مبدأ المساواة. ويستدل من تقرير جديد نشره مكتب مراقب الدولة الإسرائيلي، مطلع هذا الشهر، أن العلامة في هذا الامتحان ما زالت بعيدة عن جعل نظام الحكم الإسرائيلي يعبر المعايير الدولية، وحتى المحلية التي حدتها حكومات ومؤسسات في السابق، نحو التصريح بثقة بأن المساواة مبدأ محترم في هذه الدولة فعلاً وليس قولاً فحسب. يعزف التقرير الرسمي أهمية هذا التشغيل الذي يسميه «التشغيل الاحتوائي» (inclusion) للعاملين من فئات سكانية مختلفة، بكونه يسعى إلى «منح كل واحد من العاملين في المؤسسة إحساساً بأنه متساو مع سائر العاملين، من خلال المحافظة على تفرد، ودون مطالبته بإخفاء اختلافه كونه ينتمي لفئة سكانية معينة داخل المجتمع، عرقية كانت أم ثقافية، أو بسبب إعاقة، أو ميول جنسية معينة. المؤسسة التي تشغل تنويع من السكان تستفيد على ضعف جفة، نحو: تحسين الروح الإبداعية والنزعة الابتكارية والتحدية؛ تحسين مسارات صنع القرار؛ وتحسين الخدمة المقدمة للجمهور».

**تمثيل متدنٍ كمّاً وتدرجاً للشرائح المستضعفة**  
يقول مكتب المراقب إنه أجرى في الفترة الواقعة بين شهري شباط وتشرين الثاني العام ٢٠٢٠، عملاً رقابياً حول موضوع التشغيل الاحتوائي لمختلف الفئات السكانية في سلك خدمات الدولة، وقد نُفذت الرقابة في مفضية خدمات الدولة، وأجريت فحوصات مكثفة في مكتب رئيس الحكومة، وفي مفضية مساواة الحقوق للأفراد ذوي الإعاقة في وزارة العدل، وتناولت الرقابة مسألة استيعاب ودمج وترقية موظفين من صفوف الفئات السكانية التالية:

- أبناء المجتمع العربي وبضمنهم الدوروز والشركس، كما يؤكد التقرير؛
  - اليهود الذين من أصل أثيوبي؛
  - المجتمع الحريدي؛
  - الأشخاص ذوو الإعاقة.
- وشمل الفحص مركبتين أساسيتين: (١) تحليل قواعد بيانات عموم مستخدمي الدولة في فترة الأعوام ٢٠١٥-٢٠١٩، وتحليل قواعد بيانات مناقصات في سلك خدمات الدولة في الفترة الواقعة بين العامين ٢٠١٧-٢٠١٩؛ (٢) مسار إشراك جمهور موظفي الدولة من صفوف المجتمع العربي، واليهود الذين من أصل أثيوبي، ومن أبناء المجتمع الحريدي.
- بنيّة التشغيل من قبل الدولة تبدو كالتالي بموجب المعطيات الرسمية (العام ٢٠١٩):
- هناك ٧٩ جسماً حكومياً في سلك خدمات الدولة يعمل فيها نحو ٨٠,٠٠٠ موظف.

المشهد الإسرائيلي يصدر بالتعاون مع  
وزارة الخارجية النرويجية

THE REPRESENTATIVE OFFICE OF NORWAY  
TO THE PALESTINIAN AUTHORITY

محتوى المشهد الإسرائيلي لا يعكس بالضرورة  
موقف وزارة الخارجية النرويجية

تابعونا على الفيسبوك

facebook  
http://tiny.cc/ywgg4

وقناتنا على اليوتيوب

You Tube  
http://tiny.cc/nkdp

رام الله - الماصيون - عمارة ابن خلدون - ص.ب: 1959  
هاتف: 00970 - 2 - 2966201  
فاكس: 00970 - 2 - 2966205  
البريد الإلكتروني لـ «مدارة»:  
madar@madarcenter.org  
موقع «مدارة» الإلكتروني:  
http://www.madarcenter.org

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية  
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

«مدارة»: مركز متخصص بمتابعة الشأن الإسرائيلي، تأسس عام ٢٠٠٠. يحاول المركز من خلال إصداراته المختلفة أن يقدم بعيون عربية قراءة موضوعية وشاملة لمختلف تفاصيل وجوانب المشهد الإسرائيلي